الحوار الوطني الجاد والمسؤول طريقنا إلى اليمن الجديد.

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

أكثر من (30) قتيلا وعشرات الجرحى بتفجيرات إرهابية في مدينة جرمانا بدمشق

دمشق / متابعات :

أعلنت وزارة الداخلية السورية في بيان لها أن ضحايا التفجيرين الإرهابيين، اللذين استهدفا منطقة جرمانا بريف دمشق صباح أمس الأربعاء وصلت إلى 34 شهيدا بالإضافة إلى أشلاء مجهولة الهوية، وضعت في 10 أغلفة، كما أصيب العشرات.

وكان إرهابيون فجروا صباح أمس سيارتين مفخختين بكميات كبيرة من المتفجرات في الساحة الرئيسية بمدينة جرمانا في ريف دمشق، ما أدى إلى وقوع عدد من الشهداء والجرحى بين المواطنين والأهالي وأضرار مادية كبيرة في المباني السكنية والمحلات التجارية.

وأكد مصدر في وزارة الداخلية أن التفجيرين أسفرا أيضا عن إصابة 83 شخصا وإلحاق أضرار كبيرة بـ 6 مبان سكنية وعشرات السيارات المركونة في مكان التفجير.

ونقلت وكالة (سانا) عن مصدر في مشفى المواساة، قوله: "وصل إلى المشفى جثث 33 شهيدا جراء التفجيرين الإرهابيين اللذين وقعا في جرمانا، إضافة إلى 20 جريحا بينهم نساء إصابات بعضهم حرجة".

وأشار مصدر في مشفى دمشق إلى إنه تم إسعاف 41 جريحا بينهم نساء جراء التفجيرين الإرهابيين حيث تم تقديم الإسعافات والعلاجات اللازمة لهم.

وأفادت وكالة (سانا) السورية للأنباء أن التفجيرين الإرهابيين، تزامنا مع تفجير إرهابيين لعبوتين ناسفتين في حيي النهضة والقريات بجرمانا، أسفرا عن وقوع أضرار مادية طفيفة.

عواصم العالم

المحكمة الدستورية العليا: لن نخضع لأي ابتزاز.. ومستعدون لمواجهة كل الضغوط

تعليق العمل كلياً بمحكمة النقض العليا ومحاكم الاستئناف المصرية

القاهرة / متابعات :

واصل العديد من القضاة وأعضاء النيابة العامة اعتصامهم بمقر نادي القضاة الرئيسي بالقاهرة، وبعض أندية الأقاليم، لليوم الثاني على التوالي، احتجاجاً على الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسى يوم 22 نوفمبر الجاري.

وذكرت تقارير صحفية أن القضاة قالوا في آخر بيان لهم أنهم لن يتراجعوا عن موقفهم، ولن يفضوا اعتصامهم، حتى يتم إلغاء الإعلان الدستوري الذي وصفوه بـ "الكارثي" على حد تعبيرهم.

ووضع المعتصمون لافتات كبيرة على مقر النادي مكتوب عليها: "قضاة مصر مرابطون حتى يتم إلغاء الإعلان الدستوري".

وقالت المحكمة الدستورية العليا في بيان شديد اللهجة ألقاه المستشار ماهر سامي، نائب رئيس المحكمة والمتحدث الرسمي باسمها، إن المحكمة لن يهيبها أي تهديد أو وعيد أو ابتزاز ولن تخضع لأي ضغوط تمارس عليها في أي اتجاه، ومستعدة لمواجهة كل الضغوط حتى لو استغرق ذلك أرواح قضاتها.

وأضافت المحكمة أنها تدرك حدود اختصاصها ولا تنتحل اختصاصا ليس لها، ولن تتخلى عن أي اختصاص يكفله لها القانون أو تتنصل منه.

وأكدت المحكمة أنه رغم الأسى الذي آلت إليه أمور الوطن، فالمحكمة عازمة على المضي في أداء مهمتها المقدسة حتى النهاية مهما كان شكل تلك النهاية.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت المحكمة ستنظر دعاوى حل الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى يوم 2 ديسمبر المقبل أم لا؟.. أكد المستشار ماهر سامي، أن جدول المحكمة معلن، ولن يحدث فيه أي تغيير.

كما أعلنت حملة (وطن بلا تعذيب) رفضها للانتهاكات التي تحدث في محيط ميدان التحرير من ضرب وسحل وقبض عشوائي .. واحتجاز في أماكن احتجاز غير قانونية وتعذيب للمحتجزين من ضمنهم قصر وأطفال ودعمها لجميع المواطنين الذين تم الاعتداء عليهم في إطار هذه الأحداث..وتدعو الحملة لسلسة بشرية على كوبري قصر النيل اليوم الخميس الموافق 29 /11 الساعة الرابعة عصرا .

كما تعلن الحملة اعتصامها اليوم في ميدان التحرير احتجاجاً على الانتهاكات التي حدثت مؤخرا ومطالبين بالآتي :

1 - إقالة وزير الداخلية والقيادات المتورطة في أحداث ذكرى محمد محمود.

2 - منع الاحتجاز في أماكن الاحتجاز غير القانونية كمعسكرات الأمن المركزي.

3 - وقف احتجاز القصر.

4 - ضمان الرعاية الطبية للمحتجزين.

وناشدت الحملة جميع المواطنين الذين تم الاعتداء عليهم مؤخراً في أحداث ذكرى محمد محمود بسرعة التواصل مع الحملة لتوثيق شهادتهم والمساهمة في تقديم الدعم القانوني والطبي لهم .

من جهته دعا الدكتور محمد البرادعي، رئيس حزب الدستور، كافة المتواجدين بالميادين المختلفة للتعبير عن رفضهم للإعلان الدستوري لمرسي، ودعاهم إلى عدم ترك أماكنهم، قائلا في تغريده له أمس على حسابه الشخصي على تويتر: «إلى شعب مصر في كل ميادين مصر من أجل الحرية والكرامة: (اثبت مكانك).

من ناحية أخرى قررت الجمعية العمومية لمحكمة النقض التي انعقدت أمس الأربعاء تعليق العمل بالمحكمة اعترضا على الإعلان الدستوري الصادر من الرئيس مرسي، الذي اعتبرته عمومية النقض يجور على استقلال القضاء وقد تم اتخاذ القرار بالأغلبية حيث وافق عليه 270 من قضاة المحكمة الذين حضروا الجمعية بينما رفضه 19 فقط.

وانعقدت الجمعية العمومية لمحكمة النقض أمس برئاسة المستشار محمد ممتاز متولي، رئيس المحكمة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء.

وكان مجلس القضاء قد التقى مرسي سابقا لحل أزمة الإعلان الدستوري، وصدر بيان عن رئاسة الجمهورية قالت إن مجلس القضاء وافق عليه ولم يتضمن البيان أي إشارة لتعديل في الإعلان الدستوري، ولكن البيان لم يهدأ القضاة وأعلنوا غضبهم واعتصامهم حتى إلغاء الإعلان الدستوري.

كما انتهت الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة، إلى تعليق العمل بجميع النيابات والمحاكم التابعة لها، عدا القضايا التي تخص مصلحة المواطن، مثل تجديد حبس المتهمين، وقضايا الأحوال الشخصية، وقضايا "قتل الثوار".

وقال المستشار سري الجمل، رئيس الاستئناف، إن قرابة 1500 قاض حضروا الاجتماع، الذي استمر نحو ساعة ونصف الساعة، وأجمعوا فيه على ضرورة عودة النائب العام إلى منصبه، ورفضهم التام للإعلان الدستوري، وشددوا على أن يكون اجتماع مجلس القضاء بحضور المستشار عبد المجيد محمود، الذي اعتبروه النائب العام الشرعي.

من جهة أخرى قام 13 فقيهاً دستورياً وقانونياً وأساتذة مختصون بالعلوم السياسية، بالإعلان في بيان تضمن مبادرة انطلقت بدعم من حزب التجمع، رفضهم للجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، واعتبروا أنها "وقعت أسيرة الهوى الحزبي"، وطالبوا إلى كتابة دستوري جديد دائم يؤسس لبناء "مجتمع ديمقراطي حر وعادل"، يكون ضامنا للتعددية بكل أشكالها وأطيافها.

وأشار الخبراء في بيانهم إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية ومطالب المصريين في العيش والحياة الكريمة "ما زال بعيد المنال نتيجة لعوامل وممارسات وسياسات باتت ظاهرة لكل الشعب قبل نخبته الوطنية".

واعتبروا أن "الجمعية التأسيسية وقعت أسيرة الهوى الحزبي والسياسي من تيار الأغلبية الذي جاهد من اللحظة الأولى للسيطرة عليها، كما أن المسودات التي خرجت عن الجمعية الحالية وعن لجانها لا تبشر بالخير، وتنذر بتغيير أسس المجتمع المصري ودولته، بإقامة دولة دينية لها اتجاهات فاشية، خاصة فيما يتعلق بالحقوق والحريات".

وأكد الفقهاء "وجوب الحفاظ على أسس ومقومات الدولة المصرية وعلى رأسها المبادئ المتعلقة بتوازن السلطات والفصل بينها وتلازم السلطة مع المسؤولية، وتحجيم سلطات رئيس الجمهورية وكبح جنوح المنصب والشخص إلى الاستبداد، وإعادة توزيع السلطات بينه وبين رئيس الحكومة، وتأسيس السلطة وعدم تشخيصها وارتباطها بشخص من يمارسها".

ودعا الفقهاء للحفاظ على المادة الثانية من دستور 71 بحالتها "دون إضافة أي نص آخر يتعلق بمرجعيات دينية أو سلطة تفسير، واحترام الحقوق والحريات وعدم تقييدها أو المساس بنطاقها وضرورة التوافق مع مواثيق الدولة في ممارستها، والتأكيد على ضمانات الحقوق والحريات بحيث لا تترك للقوانين، والتأكيد على أن حرية العقيدة مطلقة وممارسة حرية الشعائر تنظم بقانون لا يصادر أصلها".

كما أكدوا على أهمية إحترام الحقوق العمالية و"منها حق الإضراب والأجر العادل الكافي والضامن لحياة كريمة، وعدم محاكمة مدني أمام محكمة عسكرية في أي وقت وتحت أي ظرف، واحترام حرية الصحافة والطباعة والنشر والإعلام وفصله عن السلطة المركزية، فضلاً عن استقلال القضاء وعدم المساس باختصاص المحكمة الدستورية العليا في الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين بأي وجه كان، وعدم الزج بها في إبداء آراء مسبقة، وحظر انتداب القضاة للإدارة سواء من دوائر الاستئناف أو من مجلس الدولة مع وضع ضمانات شغل الوظائف القضائية وفقا للمعايير الدولية دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو الأصل أو الثروة" .

وشدد البيان على "وجوب شفافية وعدالة النظم والإجراءات الانتخابية، وإبعاد الإنتخابات والإستفتاءات عن ولاية وزارة الداخلية، على أن يقوم على إجراء الإقتراع بكل صوره والإستفتاء وإستطلاع رأي الجمهور هيئة قومية دائمة ومستقلة مكونة من عدد مناسب من الأعضاء يتمتعون بالحصانة ضد العزل، وتداول السلطة على ألا تزيد مدة الرئاسة عن فترتين فقط، وتقرير المساواة بين المواطنين على أساس من المواطنة الكاملة بحيث لا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة تحت أى ظرف أو سبب" .

وطالب البيان بحرية تكوين الجمعيات والنقابات وينظمهم قانون واحد على ألا تخضع لأي سلطة عدا سلطة جمعياتها العمومية ويحظر فرض الحراسة على أموالها إلا بقرار من جمعيتها، وحماية الحرية الشخصية وإحترام حقوق الإنسان وفقاً للمعاهدات والمواثيق الدولية، وإحترام وصيانة الثروة القومية للبلاد والملكية العامة، وضمان الحفاظ على الأراضى المصرية.

وقع على البيان الدكتور إبراهيم درويش أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة، الدكتور "أحمد البرعي" أستاذ التشريعات الاجتماعية بجامعة القاهرة، الدكتور "جابر جاد نصار"،أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة، الدكتور "رأفت فودة"، أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة، "سامح عاشور"،نقيب المحامين، "عصام الإسلامبولى"، المحامى بالنقض، الدكتور "كمال عبد الفتاح"، أستاذ القانون الدستورى بجامعة عين شمس، الدكتور "محمد نور فرحات"، أستاذ فلسفة القانون بجامعة الزقازيق، الدكتور "محمود كبيش" أستاذ القانون وعميد حقوق القاهرة، الدكتورة "نورهان الشيخ"،أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، الدكتورة "نيفين مسعد"، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، المستشار "هشام البسطويسى"، نائب رئيس محكمة النقض السابق، الدكتور "هويدا عدلي"، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

دعوة مجرية لإعداد قائمة باليهود الخطيرين

بودابست / وكالات :

عبر الزعماء اليهود بالمجر عن غضبهم إزاء تصريحات زعيم سياسي مجري دعا فيها الحكومة إلى إعداد قائمة بأسماء اليهود الذين يشكلون «خطرا على الأمن القومي» للمجر» مما اعتبره هؤلاء الزعماء ترديدا للسياسات الفاشية التي أدت لما يسمى بالمحرقة اليهودية بأوروبا.

وقال مارتون جيونجيوسي، وهو أحد زعماء حزب جوبيك (ثالث أقوى حزب سياسي بالمجر) إن القائمة ضرورية بسبب تصاعد التوتر في أعقاب الصراع الذي دار في قطاع غزة، مشيرا إلى أن تلك القائمة يجب أن تشمل أعضاء من البرلمان.

وأضاف جيونجيوسي الذي يتولى شؤون السياسة الخارجية لحزب جوبيك أمام البرلمان وفقا لما جاء في تسجيل مصور بثه موقع جوبيك على الإنترنت «أعرف كم هو عدد الأشخاص من ذوي الأصول المجرية الذين يعيشون في إسرائيل وكم عدد اليهود الإسرائيليين الذين يعيشون في المجر».

وأضاف السياسي المجري البالغ من العمر 35 عاما وهو نجل دبلوماسي أمضى معظم حياته بالشرق الأوسط «أعتقد أن هذا الصراع -الذي دار بغزة- يجعل من المناسب إعداد قائمة بالأشخاص من ذوي الأصول اليهودية الذين يعيشون هنا خاصة من هم أعضاء بالبرلمان والحكومة المجرية والذين يشكلون في حقيقة الأمر خطرا على الأمن القومي المجري».

وتعتبر هذه الدعوة الأولى من نوعها من حزب جوبيك الذي لم يسبق له علانية أن طالب بإعداد قوائم لليهود، في وقت رأى فيه معارضون أن هذه الدعوة محاولة من الحزب المذكور لكسب التأييد الشعبي قبل انتخابات عام 2014.

وجاءت دعوة جيونجيوسي بعد أن قال وزير الدولة المجري للشؤون الخارجية زولت تيميث إن بلاده تفضل حلا سلميا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني لما فيه مصلحة لكل من الإسرائيليين من أصول مجرية ولليهود المجريين والفلسطينيين بالمجر.

على المستوى الرسمي، سارعت الحكومة لاستنكار تصريحات جيونجيوسي، وقال مكتب المتحدث باسمها «ترفض الحكومة بشدة الأصوات العنصرية المتطرفة المعادية للسامية من أي نوع وتفعل ما في وسعها لإخماد هذه الأصوات».

استقالة الموفد الأميركي لباكستان وأفغانستان

واشنطن / وكالات :

أعلن مسؤول أميركي أن الموفد الأميركي الخاص إلى باكستان وأفغانستان مارك غروسمان قدم استقالته من منصبه.

وقالت لورا لوكاس، المتحدثة باسم غروسمان، في بيان لوكالة الصحافة الفرنسية إن الموفد الأميركي الخاص إلى باكستان وأفغانستان «وبعد عامين تقريبا في هذا المنصب وبالاتفاق مع وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، سوف يعود إلى حياته المدنية».

وأضافت أن كلينتون شكرت غروسمان على العمل الذي قام به ومساهمته في «اندفاعة دبلوماسية أتاحت إنشاء شبكة داعمين إقليميين ودوليين من أجل أفغانستان بعد 2014 والسنوات العشر المقبلة».

وسيتخلى غروسمان (61 عاما) عن منصبه الشهر المقبل، وسيحل محله كبير مساعديه السفير ديفد بيرس كموفد خاص إلى باكستان وأفغانستان بالوكالة.

وكانت كلينتون التي ستغادر هي أيضا منصبها مطلع العام المقبل، قد عرضت هذا المنصب الصعب على غوسمان بعد وفاة الدبلوماسي الأميركي ريتشارد هولبروك.

حكم بريطاني يمنع ترحيل دبلوماسي إيراني إلى أميركا

لندن / وكالات :

أوقفت محكمة بريطانية ترحيل دبلوماسي إيراني سابق مطلوب في الولايات المتحدة بعد أن ضبط وهو يحاول تصدير مناظير رؤية ليلية خاصة بأسلحة إلى إيران.

وألقي القبض على نصرة الله طاجيك (59 عاما)، وهو سفير إيراني سابق لدى الأردن، في لندن عام 2006 بعد أن تظاهر ضباط من وزارة الأمن الداخلي الأميركية بأنهم تجار أسلحة يسعون لبيع المعدات العسكرية في انتهاك لحظر على صادرات الأسلحة.

وقالت وزارة الداخلية البريطانية التي أمرت بترحيل طاجيك العام الماضي إنها تشعر باستياء من قرار المحكمة العليا وتبحث تقديم طعن.

وكشفت إجراءات المحكمة العليا هذا العام أن الحكومة البريطانية حاولت وفشلت في إقناع الأميركيين بسحب طلب الترحيل لتجنب تعريض الدبلوماسيين البريطانيين في إيران للخطر.

وأمضى طاجيك سنوات يكافح الترحيل على أساس اعتلال صحته، ورفضت المحاكم هذه الدفوع في العام 2008 ثم قدم التماسا إلى وزارة الداخلية البريطانية بأدلة طبية جديدة.

ورفضت وزارة الداخلية طعنه في نوفمبر 2011، وأمرت بترحيله وبدأ طاجيك إجراءات أمام محكمة جديدة ضد قرار وزارة الداخلية توجت بالحكم الذي صدر أول من أمس الثلاثاء.

لكن جلسات المحكمة العليا كشفت أنه على مدى ثلاث سنوات تقريبا كان طاجيك يعتقد أن وزارة الداخلية البريطانية تبحث الأدلة الطبية التي قدمها، بينما كانت الوزارة قد قررت بالفعل أن اعتلال الصحة ليس سببا صالحا لعدم ترحيله.

والسبب الحقيقي للتأخير الطويل في إصدار القرار كان أن الحكومة البريطانية طلبت من واشنطن التخلي عن طلب الترحيل ولم تتلق ردا لأكثر من عامين ونصف العام رغم إثارة الموضوع مرات عديدة.

وقال القاضي إن القانون البريطاني لا يسمح بمثل هذا الوضع وإنه كان يجب التعامل مع المسألة على نحو عاجل، وأضاف أن التأخير في القضية ينتهك القانون البريطاني، ولذلك لا ينبغي أن يحدث تسليم.

نشر معلومات مسروقة من وكالة الطاقة الذرية

فيينا / وكالات :

قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن معلومات مسروقة من أحد الخوادم السابقة التابعة لها قد نشرت على موقع أحد المتسللين على الإنترنت، وإنها تتخذ «جميع الخطوات الممكنة» للتأكد من حماية أنظمة الحاسوب الخاصة بها وبياناتها.

وقالت الوكالة إن السرقة تتعلق ببعض تفاصيل الاتصال المتعلقة بخبراء يعملون بالوكالة التي تتخذ من فيينا مقرا لها، لكنها لم تذكر من الذي يمكن أن يكون مسؤولا عن ذلك.

وقال دبلوماسي غربي إن البيانات المسروقة لا يعتقد أنها تضم معلومات تتعلق بالعمل السري الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المهام الأساسية للوكالة منع انتشار الأسلحة النووية.

ووردت المعلومات المسروقة في بيان لمجموعة تحمل اسما يبدو إيرانيا يطالب بإجراء تحقيق في الأنشطة النووية الإسرائيلية.

وتضمن البيان عددا كبيرا من عناوين البريد الإلكتروني ويطالب أصحابها بالتوقيع على عريضة تحث على إجراء تحقيق «علني» للوكالة بشأن مفاعل ديمونة الإسرائيلي.

وقال البيان المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر الحالي تحت اسم «باراستو يخترق الوكالة الدولية للطاقة الذرية» إن «إسرائيل تمتلك ترسانة نووية قوية ذات صلة بهيئة عسكرية متنامية». ولفظة باراستو بالفارسية اسم لطائر وهي أيضا من الأسماء النسائية.

ويعتقد أن إسرائيل تملك الترسانة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط لكنها لم تؤكد أو تنف هذا الأمر بموجب سياسة «إستراتيجية الغموض» لردع أعدائها.

متمردو الكونغو يقبلون الانسحاب من غوما

لاجوس / وكالات :

أعلن قائد الجيش الأوغندي أروندا نياكاييريما أن قائد متمردي حركة «أم 23» في الكونغو الديمقراطية سلطاني ماكينغا وافق على سحب قواته اليوم من مدينة غوما شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأضاف المسؤول العسكري لوكالة رويترز للأنباء «اجتمعنا الليلة الماضية، ونقلت إليه القرار الذي توصل إليه الزعماء الإقليميون يوم السبت، وقبل سحب قواته من غوما ووقف المزيد من التقدم جنوبا».

صحف أميركية تدعو إلى لضغط على مرسي

خصصت صحيفتا (نيويورك تايمز) و(واشنطن بوست) الأمريكيتان افتتاحيتيهما للأزمة المستمرة بمصر، ودعتا واشنطن للضغط على الرئيس محمد مرسي مستخدمة القرض المالي الذي تحتاجه مصر بشدة من صندوق النقد الدولي، واتفاق إلغاء الديون الثنائية.

وقالت (نيويورك تايمز) إن مرسي وافق -في اجتماعه مع المجلس الأعلى للقضاء- على تقييد سلطاته، والتمسك بتحصين سلطته لحماية الجمعية التأسيسية فقط من الحل من قبل المحاكم قبل إنهائها مهمتها بوضع الدستور.

ووصفت الصحيفة هذه الخطوة -إذا كانت الأخبار حولها صحيحة- بأنها نابعة من روح عملية (براغماتية)، وأشارت إلى أن الاختبار الحقيقي للقيمة العملية لهذه الخطوة هو موافقة معارضي مرسي «الذين ازداد عدم ثقتهم في حزب الحرية والعدالة والرئيس مرسي».

وأوردت الصحيفة أن البيت الأبيض حث الاثنين الماضي المصريين على حل خلافاتهم سلميا، بينما دافعت وزارة الخارجية الأميركية عن عملية دستورية لا تركز السلطة في أيد قليلة.

وأضافت أن مرسي يستحق الإشادة في تقديمه المساعدة للتوصل لوقف إطلاق النار في غزة، لكنها قالت إن على واشنطن ألا تتردد في الاعتراض عندما ترى أن سياسة مرسي تتعارض ومبادئ الديمقراطية.

وقالت أيضا إن على مرسي أن يمنح مجالا أكبر لمعارضيه في الجمعية التأسيسية، ويسعى لإيجاد حلول سياسية من أجل جميع المصريين. ووصفت قراره الأخير بالدكتاتوري، وبأنه تسبب في تراجع روح التمسك بالحلول السياسية.

من جهتها، قالت صحيفة (واشنطن بوست) إنه إذا كانت الحكومة المصرية حريصة على تفادي المزيد من الاضطراب فعليها أن تتوصل لاتفاق مع معارضيها بدلا من السعي لإخضاعهم.

وأوضحت أنه من أجل التوصل لاتفاق مع المعارضين، على الإخوان المسلمين أن يوافقوا على دستور يحفظ فضاء قانونيا للمجتمع العلماني وغير الإسلامي، ويحافظ على حرية التعبير، وضمان إقامة انتخابات حرة ونزيهة في المستقبل.

ومضت الصحيفة تقول إن هذا هو المجال الذي يجب أن تعمل فيه الولايات المتحدة وتضغط، وقالت إن الرئيس الأميركي باراك أوباما لديه الكثير من النفوذ على مرسي، وبالتالي يجب أن يوضح تماما أن علاقات مصر بالولايات المتحدة لا تعتمد فقط على هذا التعاون الإستراتيجي، بل أيضا على إنشاء نظام سياسي يلبي المقتضيات الأساسية للديمقراطية ويحترم حقوق الإنسان.

خطة أوروبية لمنع تهريب الأسلحة إلى غزة

كشفت صحيفة (زود دويتشه تسايتونغ) الألمانية أن وزارة الخارجية الألمانية أعدت خطة لمهمة أوروبية جديدة تهدف لمنع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة وتحسين أوضاعه الاقتصادية.

ووفقا لما ذكرته الصحيفة الألمانية فإن الخطة المقرر مناقشتها في اللجنة السياسية والأمنية بالاتحاد الأوروبي (بي أس كي) تعد تطويرا لمهمة (يوبام) التي أسسها الاتحاد الأوروبي عام 2005 بهدف مراقبة حركة وإجراءات المرور على المعابر مع قطاع غزة، وهي المهمة التي توقفت عام 2007 بعد فرض حركة المقاومة الإسلامية (حماس) سيطرتها على القطاع.

وذكرت زود دويتشه تسايتونغ أن الشركاء المعنيين بتنفيذ المهمة الأوروبية الجديدة هم الاتحاد الأوروبي ومصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية «وحركة حماس التي يجري البحث حاليا عن طريق لإدماجها في الخطة باعتبارها السلطة المهيمنة واقعيا على الأوضاع في قطاع غزة».

ويعد عقد اتفاق هدنة طويلة بين إسرائيل وقطاع غزة الهدف الرئيسي للخطة التي أشارت إلى أن هذا «ممكن التحقق إذا منع تهريب الأسلحة لقطاع غزة، وتحسنت الأوضاع الاقتصادية للسكان الفلسطينيين هناك، من خلال فتح المعابر بين غزة ومصر وإسرائيل».

وتركز الخطة على أهمية تفعيل دور ممثلي الاتحاد الأوروبي في متابعة ومراقبة حركة المرور في معبر رفح الواقع بين قطاع غزة ومصر، كما تتضمن تأسيس ثلاث مجموعات عمل يستند إليها التطبيق العملي للخطة، وهي مجموعة منع تهريب الأسلحة، ومجموعة فتح المعابر، ومجموعة تحسين الأوضاع الاقتصادية بقطاع غزة.

وشددت الخطة -حسب زود دويتشه تسايتونغ- على أهمية التوصل إلى تفاهم حول المهمة الأوروبية الجديدة مع مصر التي لم توقع على اتفاقية مهمة (يوبام)، ويسند لمصر في المهمة الأوروبية الجديدة دور رئيسي هو «تفعيل عمل شرطتها في الرقابة الحدودية مع قطاع غزة ومنع تهريب الأسلحة إلى هناك من شبه جزيرة سيناء، وهو ما تعده إسرائيل أكبر مشكلة أمنية تواجهها».

وأشارت بنود الخطة الجديدة إلى تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم دعم واسع لمصر لتمكينها من أداء دورها المحدد بشأن معبر رفح، وأوضحت أن هذا الدعم سيشمل تدريب الشرطة المصرية في إجراءات المنافذ الحدودية ومنحها أسلحة وأنظمة خاصة للعمل في هذا المجال.

وشدد معدو الخطة «على أهمية تأكيد الاتحاد الأوروبي على عدم مساس مهمته الجديدة بسيادة مصر بأي حال، أو إلزام القاهرة بتحمل مسؤولية تجاه قطاع غزة»، ونوهت زود دويتشه تسايتونغ بأن هذا التأكيد مهم للغاية للمصريين بعدما تردد في حرب الأيام الثمانية الإسرائيلية الأخيرة ضد غزة، عن رغبة إسرائيل في تحميل القاهرة مهمة الرقابة على سواحل القطاع.

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسيين ألمان شاركوا بإعداد الخطة الجديدة قولهم إن الأوروبيين مطالبون بالبناء على الاهتمام المصري البالغ بفتح كل المعابر الحدودية مع قطاع غزة وليس معبر رفح فقط.

هل ترك إيهود باراك السياسة أم تركته؟

سيطر موضوع إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك اعتزاله الحياة السياسية على الصحافة الإسرائيلية فبينما وصفته بعض التعليقات بأنه أفسد اليسار الإسرائيلي، أرجعت أخرى الاستقالة إلى ضعفه السياسي وقلة حظوظه في حسم الانتخابات المقبلة.

فقد أولت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية اهتمامات خاصة بالاعتزال، حيث وصف الصحفي جدعون ليفي باراك بأنه «دودة تسللت إلى اليسار الإسرائيلي ودمرته من الداخل».

وقال ليفي إن الناس يدخلون البوابة المستديرة للسياسة الإسرائيلية ويخرجون منها قبل أن يعودوا إليها مرة أخرى «وكأنه ليس لهم أي بديل»، مؤكدا أنهم عندما يعودون «فإنهم يرتكبون ذات الأخطاء المصيرية، لا يتعلمون شيئا ولا ينسون شيئا».

وأضاف أن باراك «منذ أن تجول في ساحات بيروت بملابس امرأة وتسلق جناح طائرة سبينا بملابس فني، فإنه فنان الخداع.. لم يخدع العدو فقط، بل خدعنا جميعنا، وهو لم يخفِ أبدا استمتاعه بذلك».

وفي افتتاحيتها تحدثت الصحيفة ذاتها عن الفترة التي أمضاها باراك في وزارة الدفاع، موضحة أنه أدى في الأعوام الأخيرة دورا مهما في حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية. ورغم قوته السياسية الهزيلة، شكل عاملا ملطفا في استخدام الجيش، وحث التعاون الأمني والمدني مع حكومة السلطة الفلسطينية برئاسة سلام فياض.

وأضافت أن باراك حاول «إبطاء توسيع المستوطنات وبقيادته أخلي المستوطنون -بأوامر المحكمة- من ميغرون ومن حي الأولبانه في بيت إيل، فلا غرو أن ممثلي اليمين رحبوا باعتزاله».